

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما يترتب على الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة من أضرار بالاقتصادات الأفريقية .

وإذ تشير في هذا الصدد إلى خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا ، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠ (٢١) .

وإذ تدرك الحاجة إلى قيام تعاون أوثق بين منظمة الوحدة الأفريقية وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المتخصصة لتحقيق الغايات والأهداف الواردة في خطة عمل لاغوس .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء خطورة حالة اللاجئين في أفريقيا واحتياجاتهم المتزايدة إلى المساعدة الدولية ، فضلا عن العبء الاجتماعي والاقتصادي الضخم الواقع على بلدان اللجوء الأفريقية .

وقد نظرت في آخر تقرير للأمين العام عن المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في أفريقيا (٢٢) .

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء الحاجة إلى توفير برامج خاصة للمساعدة الاقتصادية والمساعدة الطارئة لعدد من الدول الأفريقية المتضررة من مشاكل اقتصادية خطيرة ، خاصة مشاكل الأشخاص المشردين نتيجة للكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث ، لتمكين تلك الدول من مواصلة تنميتها الاقتصادية بطريقة فعالة .

وإذ يساورها بالغ القلق كذلك إزاء الحالة المتدهورة في الجنوب الأفريقي الناجمة عن استمرار سيطرة نظام الأقلية العنصري في جنوب أفريقيا على شعوب المنطقة ، وإدراكا منها للحاجة إلى تقديم مساعدة متزايدة إلى شعوب المنطقة وإلى حركات تحريرها في كفاحها ضد الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري .

وإدراكا منها لمسئولياتها عن تقديم المساعدة الاقتصادية والمادية والانسانية إلى الدول المستقلة في الجنوب الأفريقي لمعاونتها على مواجهة الحالة الناجمة عما يرتكبه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا من أعمال عدوانية على أراضيها .

١ - تطلب إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) :

٢ - ترجو من الأمين العام أن يضطلع ، على أساس هذا القرار ، بمهمة جديدة للمساعي الحميدة قصد مساعدة الطرفين في بلوغ ما هو مطلوب في الفقرة ١ أعلاه ، مع اتخاذ التدابير الملائمة لهذا الغرض :

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة ، في دورتها الثامنة والثلاثين ، بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار :

تقرر إدراج البند المعنون « مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) » في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين .

الجلسة العامة ٥٥

٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

١٥/٢٧ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (٢٠) .

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والتدابير العملية التي اتخذت لتنفيذها ، وخاصة القرار ٨٠/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ،

وإذ تحييط علما بالقرارات والمقررات والاعلانات السابقة التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في المجالات ذات الأهمية المشتركة ،

وإذ تدرك تماما ما للدول الأفريقية المستقلة حديثا من حاجات خاصة ، لاسيما فيما يتعلق بتدعيم استقلالها الوطني ، وما تبذله من جهود من أجل تحسين أحوالها الاجتماعية والاقتصادية وما للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة من تأثير ضار باقتصاداتها ،

(٢١) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(٢٢) A/37/522 .

٥ - توافق على المقررات والتوصيات والاقتراحات والترتيبات المتضمنة في نتائج اجتماع جنيف لممثلي الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمانات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ؛

٦ - تطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة أن تولى الاعتبار، على سبيل الاستعجال، لمختلف التوصيات والمقترحات المتضمنة في نتائج اجتماع جنيف، وذلك بغرض تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ؛

٧ - تطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها الأخرى المختصة أن تضمن وأن تكفل سياساتها فيما يتعلق بالموظفين والتعيين والتمثيل العادل والنصف لأفريقيا في جميع المستويات في مقارها وفي عملياتها الإقليمية والميدانية، وأن تعطي الاعتبار الواجب لمختلف الاقتراحات والمقترحات الواردة في الفقرات ذات الصلة بالموضوع من نتائج وتوصيات اجتماع جنيف ؛

٨ - ترجو من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، باتخاذ الترتيبات المتعلقة بتاريخ ومكان وجدول أعمال الاجتماع القادم بين ممثلي الأمانة العامة لتلك المنظمة ويمثلي أمانات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة مع مراعاة الاقتراحات التي قدمت في اجتماع جنيف ؛

٩ - تسلّم بأهمية استمرار الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، حسب الاقتضاء، في الاشتراك بصورة وثيقة في جهود منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالتعاون بين الدول الأفريقية في ذلك الميدان الحيوي ؛

١٠ - تؤكد من جديد تصميم الأمم المتحدة على العمل الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية في سبيل إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وفقا للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وعلى أن تأخذ تماما في الاعتبار، في هذا الصدد، لدى تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(٢٥)، خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفييا للتنمية الاقتصادية لأفريقيا ؛

١١ - تكرّر الاعراب عن تقديرها للأمين العام على ما يبذله من جهود، باسم المجتمع الدولي، لتنظيم وتعبئة برامج

وإذ تسلّم بأهمية اتخاذ خطوات فعالة لنشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن عن كفاح شعوب الجنوب الأفريقي من أجل التحرير،

وإذ تسلّم بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به مختلف وحدات وإدارات الاعلام التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في نشر المعلومات لتحقيق وعي أفضل بالمشاكل والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية ومؤسساتها الإقليمية ودون الإقليمية .

وإدراكا منها بالحاجة إلى استمرار الاتصال وتبادل المعلومات على مستوى الأمانات والتعاون التقني في مسائل مثل التدريب والبحث، بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن الاجتماع الذي عقد بين ممثلي الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية وأمانات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، في جنيف في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٢^(٢٣) .

وإذ تلاحظ مع الارتياح المقررات والاقتراحات المفيدة التي انبثقت عن نتائج اجتماع جنيف لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية^(٢٤) .

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وتثني على جهوده من أجل تعزيز هذا التعاون ؛

٢ - تحيط علما مع التقدير بتزايد اشتراك منظمة الوحدة الأفريقية في أعمال الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومساهمتها البناءة في هذه الأعمال ؛

٣ - تثني على الجهود المستمرة التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف بين الدول الأفريقية ولإيجاد حلول للمشاكل الأفريقية ذات الأهمية الحيوية للمجتمع الدولي، وتلاحظ مع الارتياح التعاون المتزايد من جانب مختلف وكالات الأمم المتحدة دعما لتلك الجهود ؛

٤ - تؤكد من جديد تصميم الأمم المتحدة على القيام، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، بتكثيف جهودها للفضاء على الاستعمار والتمييز العنصري والفصل العنصري في الجنوب الأفريقي .

(٢٣) A/37/335 .

(٢٤) المرجع نفسه، الفرع الرابع .

(٢٥) القرار ٥٦/٣٥، المرفق .

البلدان المضيفة على مواجهة العبء الضخم الواقع على مواردها المحدودة وهياكلها الأساسية الضعيفة :

١٨ - رجو من الأمين العام أن يسترعي انتباه الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة إلى الحاجة إلى زيادة الدعاية على نطاق واسع عن جميع المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا :

١٩ - تطلب إلى هيئات الأمم المتحدة ، خاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، واللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصري ، ومجلس الأمم المتحدة لتامبيا ، أن تواصل إشراك منظمة الوحدة الافريقية إشراكا وثيقا في جميع أعمالها المتعلقة بافريقيا :

٢٠ - تحث الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعاونها مع منظمة الوحدة الافريقية وتوسيع نطاقه ، وأن تقوم ، عن طريق ذلك ، بمواصلة تقديم مساعداتها إلى حركات التحرير التي تعترف بها تلك المنظمة وتوسيع نطاق هذه المساعدات :

٢١ - رجو من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعن تنمية التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٦٩

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢

١٦/٣٧ - سنة دولية للسلم

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٦٧/٣٦ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، والذي دعت فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن ينظر في إمكانية إعلان سنة دولية للسلم في أول فرصة ممكنة ، أخذا في اعتباره ما للاحتفال بهذه السنة من طابع ملتح وخاص ،

وإذ تشير إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المؤرخ في ١٥/١٩٨٢ في ٤ أيار/مايو ١٩٨٢ ، والذي أوصى المجلس فيه الجمعية العامة بأن تعلن ، في دورتها السابعة والثلاثين ، سنة ١٩٨٦ باعتبارها سنة دولية للسلم ،

خاصة للمساعدة الاقتصادية للدول الافريقية التي تعاني صعوبات اقتصادية خطيرة ، خاصة الدول الافريقية المستقلة حديثا ودول خط المواجهة ، لمساعدتها على مواجهة الحالة الناجمة عن أعمال العدوان التي يرتكبها ضد أراضيها نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا :

١٢ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية وإلى المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، أن تشارك بنشاط في تنفيذ البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية المذكورة :

١٣ - رجو من الأمين العام أن يواصل ، بصورة دورية ، اطلاع منظمة الوحدة الافريقية على استجابة المجتمع الدولي لهذه البرامج وأن ينسق الجهود مع كل البرامج الماثلة التي تبدأها منظمة الوحدة الافريقية :

١٤ - رجو أيضا من الأمين العام ومن المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ضمان استمرار تقديم التسهيلات الكافية لتوفير المساعدة التقنية للأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية عند الطلب :

١٥ - رجو كذلك من الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير اللازمة لتقوية التعاون على الصعيد السياسي والاقتصادية والثقافية والادارية ، بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ، لاسيا فيما يتعلق بتقديم المساعدة لضحايا الاستعمار والفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، وتوجه ، في هذا الصدد ، انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى الحاجة إلى التسرع لصندوق مساعدة الكفاح ضد الاستعمار والفصل العنصري الذي أنشأته منظمة الوحدة الافريقية :

١٦ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء والمؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة زيادة المساعدة التي تقدمها إلى الدول الافريقية المتضررة من مشاكل اقتصادية خطيرة خاصة مشاكل الاشخاص المشردين نتيجة للكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث ، عن طريق حشد برامج خاصة للمساعدة الاقتصادية والمساعدة الطارئة :

١٧ - تحث جميع الدول الأعضاء والمنظمات الاقليمية والدولية ، لاسيا المؤسسات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية على مواصلة دعمها لبرامج اللاجئين الافريقيين وعلى تقديم المساعدة المادية والاقتصادية لمساعدة